

التدابير الزجرية والوقائية

فِي الشَّرْحِ الْإِسْلَامِيِّ

وَتَطْبِيقِهَا

الشيخ: إسماعيل بن محمد الأنصاري

أوضحت الشريعة الإسلامية المحرمات ومنعت منها منعاً يثير في النفوس شدة الخوف من الإقدام عليها واتخذت للزجر عنها وللوقاية من أضرارها التدابير التالية :-

١ - سد باب الوسائل والذرائع المفضية إلى ارتكاب تلك المحرمات بتحريم تلك الوسائل والنهي عنها فإذا حرم الرب تعالى شيئاً وله طرق ووسائل تفضي إليه فإنه يحرم تلك الطرق والوسائل ويمنع منها تحقيقاً لتحريمه وتثبيتاً له ومنعاً أن يقرب حماه إذ لو أباح الوسائل والذرائع المفضية إلى المحرم كان ذلك نقضاً للتحريم وإغراءً للنفوس به وذلك يأباه علمه تعالى وحكمته كل الإباء كما أوضحه الإمام ابن القيم في [ج ٣ «إعلام الموقعين» ص ١٣٥ ط مكتبة الكليات الأزهرية] وأتبع ذلك قوله « بل سياسة ملوك الدنيا تأبى ذلك فإن أحدهم إذا منع جنده أو رعيته أو أهل بيته من شيء ثم أباح لهم الطرق والأسباب والذرائع الموصلة إليه عد متناقضاً وحصل من رعيته وجنده ضد مقصوده وكذلك الأطباء إذا أرادوا حسم الداء منعوا صاحبه من الطرق والذرائع الموصلة إليه وإلا فسد عليهم ما يرومون إصلاحه ، فما الظن بهذه الشريعة الكاملة التي هي في أعلى درجات الحكمة والمصلحة والكمال . ومن تأمل مصادرها ومواردها علم أن الله ورسوله سد الذرائع المفضية إلى المحارم بأن حرمها ونهى عنها» وذكر ابن القيم في صفحة ١٥٩ أن سد الذرائع

هو أحد أرباع التكليف وأوضح ذلك بقوله رحمه الله تعالى «فإنه - أي التكليف - أمر ونهي والأمر نوعان : أحدهما مقصود لنفسه والثاني وسيلة إلى المقصود . والنهي نوعان أحدهما ما يكون النهي عنه مفسدة في نفسه والثاني ما يكون وسيلة إلى المفسدة فصار سد الذرائع المفضية إلى الحرام أحد أرباع الدين » وقد ذكر شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية في «إقامة الدليل على إبطال التحليل ج ٣/ من الفتاوى المصرية ، ص ١٤٠/ » أن شواهد قاعدة سد باب الذرائع المفضية إلى المحرمات أكثر من أن تحصر وسرد منها ثلاثين شاهدا قال صفحة ١٤٥ بعد سردها «لم نذكر من شواهد هذا الأصل إلا ما هو متفق عليه ، أو منصوص عليه ، أو مأثور عن الصدر الأول » وذكر تلميذه العلامة شمس الدين ابن القيم في «إعلام الموقعين عن رب العالمين » منها تسعة وتسعين شاهداً منها نهى الشارع عن قتال الأمراء والخروج على الأئمة وإن ظلموا أوجاروا ما أقاموا الصلاة سداً لذريعة الفساد والشر الكثير الذي يحصل بقتالهم وذكر أنه قد حصل بسبب قتالهم والخروج عليهم أضعاف أضعاف ما هم عليه قال ابن القيم «والأمة في بقايا تلك الشرور إلى الآن» .

٢ - إيجاب الكفارة على مرتكب ما يوجبها قال ابن القيم في [الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي ، ص ١٥٣ ط مطبعة أمين عبد الرحمن ، شارع محمد علي بمصر] : «شرع - سبحانه وتعالى - الكفارات في ثلاثة أنواع : أحدها ما كان مباح الأصل ثم عرض تحريمه فباشره في الحالة التي عرض فيها التحريم كالوطء في الإحرام والصيام وطرده الوطء في الحيض والنفاس بخلاف الوطء في الدبر . ولهذا كان إلحاق بعض الفقهاء له بالوطء في الحيض لا يصح فإنه لا يباح في وقت دون وقت فهو بمنزلة التلوط وشرب المسكر ، النوع الثاني : ما عقد الله من نذر أو ماله من يمين أو حرمه الله ثم أراد حله فشرع الله سبحانه حله بالكفارة وسماها تحلة وليست هذه الكفارة ماحية لهتك حرمة الإثم بالحنث كما ظنه بعض الفقهاء

فإن الحنث قد يكون واجباً وقد يكون مستحباً وقد يكون مباحاً ، وإنما الكفارة حل لما عقده . النوع الثالث : ماتكون فيه جابرة لما فات ككفارة قتل الخطأ وإن لم يكن هناك إثم وكفارة قتل صيد الخطأ فإن ذلك من باب الجوابر والنوع الأول من باب الزواجر والنوع الوسط من باب التحلة لما صنعه العقد» ذكر ابن القيم هذا ثم قال لا يجتمع الحد والكفارة في معصية بل كل معصية فيها حد فلا كفارة فيها ومافيه كفارة فلا حد عليه» وذكر من النوع الذي تجب فيه الكفارة الظهار .

٣ - عقوبات مقدرة من الشارع على بعض الجرائم كالجنايات الواقعة بين الناس بعضهم على بعض في النفوس والأبدان والأعراض والأموال كالقتل والجراح والقتل والسرقه وتعرف هذه العقوبات باسم الحد قال الإمام ابن القيم في كلامه على عقوبات تلك الجنايات في [إعلام الموقعين ج ٢ ص ١١٤] : «أحكم سبحانه وجوه الزجر الرادعة عن هذه الجنايات غاية الأحكام وشرعها على أكمل الوجوه المتضمنة لمصلحة الردع والزجر مع عدم المجاوزة لما يستحقه الجاني من الردع فلم يشرع في الكذب قطع اللسان والقتل ولا في الزنا الخصاء ولا في السرقه إعدام النفس وإنما شرع لهم في ذلك ما هو موجب أسمائه وصفاته من حكمته ورحمته ولطفه وإحسانه وعدله لتزول النوائب ، وتنقطع الأطماع عن التظالم والعدوان ويقتنع كل إنسان بما آتاه مالكة وخالفه فلا يطمع في استلاب غيره حقه ، قال : ومعلوم أن لهذه الجنايات الأربع مراتب متباينة في القلة والكثرة ودرجات متفاوتة في شدة الضرر وخفته كتفاوت سائر المعاصي في الكبر والصغر وما بين ذلك . ومن المعلوم أن النظرة المحرمة لا يصلح إلحاقها في العقوبة بعقوبة مرتكب الفاحشة ولا الخدشة بالعود بالضربة بالسيف ولا الشتم الخفيف بالقذف بالزنا والقدح في الأنساب ولا سرقه اللقمة والفلس بسرقة المال الخطير العظيم . فلما تفاوتت مراتب الجنايات لم يكن بد من تفاوت مراتب العقوبات وكان من المعلوم أن الناس لو وكلوا إلى عقولهم في معرفة ذلك وترتيب كل عقوبة على ما يناسبها من

الجنائية جنسا ووصفا وقدراً لذهبت بهم الآراء كل مذهب وتشعبت بهم الطرق كل مشعب ولعظم الاختلاف واشتد الخطب فكفاهم أرحم الراحمين وأحكم الحاكمين مؤنة ذلك وأزال عنهم كلفته وتولى بحكمته وعلمه ورحمته تقديره نوعا وقدراً ورتب على كل جنائية ما يناسبها من العقوبة ويليق بها من النكاح ثم بلغ من سعة رحمته وجوده أن جعل تلك العقوبات كفارات لأهلها وطهرة تزيل عنهم المؤاخذة بالجنائيات إذا قدموا عليه ولا سيما إذا كان منهم بعدها التوبة النصوح والإبانة فرحمهم بهذه العقوبات أنواعا من الرحمة في الدنيا والآخرة وجعل هذه العقوبات دائرة على ستة أحوال قتل ، وقطع ، وجلد ، ونفي ، وتغريم مال^(١) وتعزير » ثم بين ابن القيم حكمة كل عقوبة من تلك العقوبات التي رتبها الشريعة على كل جنائية من تلك الجنائيات

(١) هو العقوبة المالية قال ابن القيم «شرعها - أي الشارع - في مواضع منها تحريق متاع الغال من الغنيمة ، ومنها حرمان سهمه ومنها إضعاف الغرم على سارق الثار المعلقة ، ومنها إضعافه على كاتم الضالة الملتقطه ، ومنها أخذ شطر مال مانع الزكاة ومنها عزمه صلى الله عليه وسلم على تحريق دور من لا يصلي في الجماعة لولا ما منعه من إنفاذه ما عزم عليه من كون الذرية والنساء فيها فتتعدى العقوبة إلى غير الجاني وذلك لا يجوز كما لا يجوز عقوبة الحامل ، ومنها عقوبة من أساء على الأمير في الغزو بحرمان سلب القتل لمن قتله حيث شفع فيه هذا المسيء وأمر الأمير بإعطائه فحرم المشفوع له عقوبة للشافع الأمر وقسم ابن القيم هذا الجنس من العقوبات إلى نوعين نوع مضبوط ونوع غير مضبوط وفرق بينهما بقوله «المضبوط ما قابل المتلف إما لحق الله سبحانه كإتلاف الصيد في الإحرام أو لحق آدمي كإتلاف ماله وقد نبه الله سبحانه على أن تضمن الصيد متضمن للعقوبة بقوله (ليدوق وبال أمره) ومنه مقابله الجاني بنقيض قصده من الحرمان كعقوبة القاتل لمورثه بحرمان ميراثه . وعقوبة المدبر إذا قتل سيده ببطلان تديره وعقوبة الموصي له ببطلان وصيته . ومن هذا الباب عقوبة الزوجة الناشئة بسقوط نفقتها وكسوتها . وأما النوع الثاني غير المقدر فهذا الذي يدخله اجتهد الأئمة بحسب المصالح ولذلك لم تأت فيه الشريعة بأمر عام وقدر لا يزداد فيه ولا ينقص كالحدود ولهذا اختلف الفقهاء فيه هل حكمه منسوخ أو ثابت ، والصواب أنه يختلف باختلاف المصالح ويرجع فيه إلى اجتهد الأئمة في كل زمان ومكان بحسب المصلحة إذ لا دليل على النسخ وقد فعله الخلفاء الراشدون ومن بعدهم من الأئمة . أه . (كلام ابن القيم في الجزء الثاني من إعلام الموقعين عن رب العالمين ص ١١٧) .

وذكر أن الجناية على الدين والطعن فيه والإرتداد عنه من الجرائم التي توجب القتل وقال فيها « هذه الجناية أولى بالقتل وكف عدوان الجاني عليه من كل عقوبة إذ بقاءه بين أظهر عباده مفسدة لهم ولاخير يرجى في بقاءه ولا مصلحة فإذا حبس شره وأمسك لسانه وكف أذاه والتزم الذل والصغار وجريان أحكام الله ورسوله عليه وأداء الجزية لم يكن في بقاءه بين أظهر المسلمين ضرر عليهم والدنيا بلاغ ومتاع إلى حين » كما استوفى ابن القيم الكلام على جريمة الزنا وبيان الحكمة فيما رتبته الشرع عليها من العقاب . ومما له صلة بوجوه الزجر الرادعة عنه ما ذكره العلامة القاضي برهان الدين إبراهيم ابن علي بن أبي القاسم بن محمد بن فرحون المالكي في كتابه [« تبصرة الحكام بمناهج الأقضية وأصول الأحكام » ج ٢ بهامش فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك لأبي عبد الله محمد عlish ص ١٢١ - ١٢٣] ذكر أن لما شرع من الأحكام للسياسة والزجر ستة أصناف وبينها بقوله :

١ - الصنف الأول شرع لصيانة الوجود كالقصاص في النفوس والأطراف فمن ذلك قوله تعالى ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَأْتُوايَ الْأَلْبَبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (١) معناه أن القصاص الذي كتبه عليكم إذا أقيم ازدجر الناس عن القتل قال ابن الفرس في أحكام القرآن : في هذه الآية الكريمة تنبيه على الحكمة في شرع القصاص وإبانة الغرض منه . وقال قتادة : جعل الله تعالى هذا القصاص حياة ونكالا وعظة لأهل الجهل فكم رجل هم بداهية لو لا مخافة القصاص لوقع بها ، ولكن القصاص حجز بعضهم عن بعض وخص أولي الألباب وإن كان الخطاب عاما لأنهم أصحاب العقول الذين ينظرون في العواقب ثم قال ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ يعني الدماء . وأما القصاص في الأطراف فقوله تعالى ﴿ وَكُنْتُمْ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ (٢)

(١) سورة البقرة ، الآية ١٧٩ .

(٢) سورة المائدة ، الآية ٤٥ .

الآية ليزدجر الناس عن الإقدام على شيء من ذلك . ومن ذلك قتال الخوارج والمحاريين والكفار قال الله تعالى ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ ﴾ (١) الآية وفي قتال الكفار زيادة معنى وهو إعلاء كلمة الحق ومحو الشرك به .

٢ - الصنف الثاني من الأحكام شرع لحفظ الأنساب كحد الزنا قال الله تعالى ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ (٢) وبينت السنة حكم التغريب وحد الزاني الثيب .

٣ - الصنف الثالث من الأحكام شرع لصيانة الأعراض لأن صيانتها من أكبر الأغراض قال الله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَا يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُنَّ مِائَتَ جَلْدَةٍ ﴾ (٣) وألحق الشرع بذلك التعزير على السب والأذى بالقول على حسب اجتهاد الإمام في ذلك .

٤ - الصنف الرابع من الأحكام شرع لصيانة الأموال كحد السرقة وحد الحرابة قال الله تعالى ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (٤) ويلتحق بذلك تعزير الغصاب ونحوهم .

٥ - الصنف الخامس من الأحكام شرع لحفظ العقل كحد الخمر وقد نهى الله عنه في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ ﴾ إلى قوله

(١) سورة المائدة الآية ٣٣ .

(٢) سورة النور ، الآية ٢ .

(٣) سورة النور ، الآية ٤ .

(٤) سورة المائدة الآية ٣٨ .

﴿ فَاجْتَنِبُوهُ ﴾ ثم قال تعالى ^(١) ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوُونَ ﴾ ووردت السنة بحذ الشارب .

٦ - الصنف السادس من الأحكام شرع للردع والتعزير نحو قوله تعالى ^(٢) ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ إلى قوله ﴿ لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهُ ﴾ أي ليدوق جزاء فعله وقوله تعالى ^(٣) ﴿ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾ إلى قوله ﴿ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا ﴾ ثم شرع كفارة ذلك في قوله تعالى ^(٤) ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ذَلِكَ تُوعِظُونَ بِهِ ﴾ إلى قوله ﴿ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ ﴾ وقوله تعالى ^(٥) ﴿ وَالَّذِينَ يَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ ﴾ الآية وقصة الثلاثة الذين خلفوا وغير ذلك مما ورد به القرآن العظيم وأطال ابن فرحون بعد هذا في إيراد ماورد في باب الردع والتعزير من السنة وما جاء فيه عن الصحابة رضى الله عنهم .

ذكر ابن فرحون جميع ذلك في فصل عقده للدلالة على مشروعية السياسة العادلة من الكتاب والسنة بعد أن قال «السياسة نوعان : سياسة ظالمة فالشرع يحرمها ، وسياسة عادلة تخرج الحق من الظالم وتدفع كثيرا من المظالم وتردع أهل الفساد ويتوصل بها إلى المقاصد الشرعية ، فالشرعية توجب المصير إليها والاعتماد في إظهار الحق عليها وهي باب واسع تضل فيه الأفهام وتزل فيه الأقدام وإهماله يضيع الحقوق ويعطل الحدود ويجريء أهل الفساد ويعين أهل العناد والتوسع فيه يفتح أبواب المظالم الشنيعة ويوجب

(١) سورة المائدة الآيتان ٩٠ - ٩١ .

(٢) سورة المائدة الآية ٩٥ .

(٣) سورة المجادلة ، الآية ٢ .

(٤) سورة النساء ، الآية ٣٤ .

(٥) سورة المائدة ، الآية ٣ .

سفك الدماء وأخذ الأموال بغير الشريعة ولهذا سلكت فيه طائفة مسلك التفريط المذموم فقطعوا النظر عن هذا الباب إلا فيما قل ظنا منهم أن تعاطي ذلك مخالف للقواعد الشرعية فسدوا من طرق الحق سبيلا واضحة وعدلوا إلى طريق للعناد فاضحة لأن في إنكار السياسة الشرعية والنصوص الشريفة تغليطا للخلفاء الراشدين ، وطائفة سلكت في هذا الباب مسلك الإفراط فتعدوا حدود الله تعالى وخرجوا عن قانون الشرع إلى أنواع من الظلم والبدع والسياسة - أي غير الشرعية - وتوهموا أن السياسة الشرعية قاصرة عن سياسة الخلق ومصلحة الأمة وهو جهل وغلط فاحش فقد قال عز من قائل ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ فدخل في هذا جميع مصالح العباد الدنيوية والدنيوية على وجه الكمال وقال ﷺ (تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وسنتي) . وطائفة توسطت وسلكت فيه مسلك الحق وجمعوا بين السياسة والشرع فقمعوا الباطل ودحضوه ونصبوا الشرع ونصروه والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم . أ . هـ

هذا وما يجب للتنبيه له أن الدافع إلى ارتكاب الجريمة في بعض الأحيان قد يكون عذرا فلا توقع العقوبة لمركبيه لدلالة ذلك الدافع على أن الارتكاب ليس بجث الطوية وإثارة الفوضى ومن أدلة ذلك :

- ١ - مارواه البيهقي في باب من زنى بامرأة مستكرهة من «السنن الكبرى» ج ٨ قال : « أخبرني أبو القاسم زيد بن جعفر بن محمد العلوي بالكوفة وأبو بكر أحمد بن الحسن القاضي بنيسابور قالا : أنبأنا أبو جعفر محمد بن علي بن دحيم ثنا إبراهيم بن عبد الله العبسي أنبأنا وكيع عن الأعمش عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي قال أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه بامرأة جهدها العطش فمرت على راع فاستسقت

علي رضي الله عنه هذه مضطرة أرى أن تخلي سبيلها ففعل » ، قال ابن القيم في [الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية ص ٤٨ مطبعة الاتحاد الشرقي] قلت : « والعمل على هذا لو اضطرت المرأة إلى طعام أو شراب عند رجل فمنعها إلا بنفسها وخافت الهلاك فمكنته من نفسها فلا حد عليها » ثم قال ابن القيم : « فإن قيل فهل يجوز لها في هذه الحالة أن تتمكن من نفسها أم يجب عليها أن تصبر ولو ماتت ؟ قلت : هذه حكمها حكم المكروهة على الزنا التي يقال لها إن مكنت من نفسك والإقتلتك والمكروهة لاحد عليها ولها أن تفتدي من القتل بذلك ولو صبرت لكان أفضل لها ولا يجب عليها أن تتمكن من نفسها كما لا يجب على المكروهة على الكفر أن يتلفظ به وإن صبر حتى قتل لم يكن آثماً فالمكروهة على الفاحشة أولى .

٢ - ما رواه السعدي قال حدثنا هارون بن إسماعيل الخراز ثنا علي بن المبارك ثنا يحيى بن أبي كثير حدثني حسان بن زاهر أن ابن حدير حدثه عن عمر قال (لا تقطع اليد في عذق ولا عام سنة) قال السعدي : سألت أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال : العذق النخلة وعام سنة المجاعة فقلت لأحمد تقول به فقال أي لعمرى قلت إن سرق في مجاعة لا تقطعه فقال لا إذا حملته الحاجة على ذلك والناس في مجاعة وشدة . قال السعدي : وهذا على نحو قضية عمر في غلمان حاطب . ثنا أبو النعمان عارم ثنا حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن ابن حاطب (أن غلما لحاطب بن أبي بلتعة سرقوا ناقة لرجل من مزينة فأتى بهم عمر فأقروا فأرسل إلى عبد الرحمن بن حاطب فجاء فقال له : إن غلمان حاطب سرقوا ناقة رجل من مزينة وأقروا على أنفسهم فقال عمر ياكثير بن الصلت اذهب فاقطع أيديهم ، فلما ولى بهم ردهم عمر ثم قال : أما والله لولا أنني أعلم أنكم تستعملونهم وتجيعونهم حتى إن أحدهم لو أكل ما حرم الله عليه حل له لقطعت أيديهم وأيم الله إذ لم أفعل لأغرمنك غرامة توجعك ، ثم قال :

يامزني بكم أريدت منك ناقتك قال بأربعمائة قال عمر : اذهب فأعطه ثمانمائة) ، وذهب أحمد إلى موافقة عمر في الفعلين جميعا . ففي مسائل إسماعيل بن سعيد الشالنجي التي شرحها السعدي بكتاب سماه المترجم ، قال : سألت أحمد بن حنبل عن الرجل يحمل الثمر من أكمامه فقال : فيه الثمن مرتين وضرب نكالا . وقال : وكل من درأنا عنه الحد والقود أضعفنا عليه الغرم وقد وافق أحمد على سقوط القطع في المجاعة الأوزاعي وهذا محض القياس ومقتضى قواعد الشرع فإن السنة إذا كانت سنة مجاعة وشدة غلب على الناس الحاجة والضرورة فلا يكاد يسلم السارق من ضرورة تدعوه إلى مايسد به رmqه ، ويجب على صاحب المال بذل ذلك له إما بالثمن أو مجانا على خلاف ، في ذلك ، والصحيح وجوب بذله مجانا لوجوب المواساة وإحياء النفوس مع القدرة على ذلك والإيثار بالفضل مع ضرورة المحتاج وهذه شبهة قوية تدرأ القطع عن المحتاج وهي أقوى من كثير من الشبه التي يذكرها كثير من الفقهاء بل إذا وازنت بين هذه الشبهة وبين ما يذكرونه ظهر لك التفاوت فأين شبهة كون المسروق مما يسرع إليه الفساد ، وكون أصله على الإباحة كالماء وشبهة القطع به مرة وشبهة دعوى ملكه بلا بينة وشبهة إتلافه في الحرز بأكل أو احتلاب من الضرع وشبهة نقصان ماليته في الحرز بذبح أو تحريق ثم إخراجه وغير ذلك من الشبه الضعيفة جدا إلى هذه الشبهة القوية ؟ لاسيما وهو مأذون في مغالبة صاحب المال على أخذ مايسد رmqه وعام المجاعة يكثر فيه المحاويج والمضطرون ولا يتميز المستغنى منهم والسارق لغير حاجة من غيره فاشتبه من يجب عليه الحد بمن لا يجب عليه فدرى ، نعم إذا بان أن السارق لا حاجة به وهو مستغنى عن السرقة قطع كلام ابن القيم في [إعلام الموقعين عن رب العالمين ج ٣ ص ١٠ - ١٢ مكتبة الكليات الأزهرية] .

٣ - عقوبات غير مقدرة من الشارع وإنما يعرض الأمر فيها إلى ولى الأمر وتعرف هذه العقوبات باسم التعزير وهو مشروع في كل معصية ليس فيها

حد ولا كفارة باتفاق العلماء قال الإمام ابن القيم في [الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية ص ١٦ مطبعة الاتحاد الشرقي] وهي : « أي تلك المعصية نوعان : - ترك واجب أو فعل محرم . فمن ترك الواجب مع القدرة عليه كقضاء الديون وأداء الأمانات من الوكالات والودائع وأموال اليتامى والوقوف والأموال السلطانية ورد المغصوب والمظالم فإنه يعاقب حتى يؤديها . وكذلك من وجب عليه إحضار نفس لاستيفاء حق وجب عليها مثل من يقطع الطريق ويلتجئ إلى من يمنعه ويذب عنه فهذا يعاقب حتى يحضره فما وجب إحضاره من النفوس أو الأموال استحق الممتنع من إحضاره العقوبة ، أما إذا كان إحضاره إلى من يظلمه أو إحضار المال إلى من يأخذه بغير حق فهذا لا يجب بل لا يجوز فإن الإعانة على الظلم ظلم» وعد ابن القيم في موضع آخر من [الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية] سرقة مالا قطع فيه والنظر إلى الأجنبية من المعاصي التي يستحق صاحبها التعزير ، كما ذكر أن اليمين الغموس منها ، عند أحمد وداود كما مثل في [إعلام الموقعين عن رب العالمين ج ٢ ص ١١٨ مكتبة الكليات الأزهرية] « بوطء الأمة المشتركة بينه وبين غيره وقبله الأجنبية والخلوة بها ودخول الحمام بغير مئزر وأكل الميتة والدم ولحم الخنزير» وأفاد شيخ الإسلام ابن تيمية في [إقامة الدليل على بطلان التحليل ص ١٤٤ ج ٣ من الفتاوى المصرية] أن في ارتكاب ما لا تنقضاه الطباع من المعاصي التعزير ونصه «لم تشرع الحدود إلا في معصية تنقضها الطباع كالزنا والشرب والسرقة والقذف دون أكل الميتة والرمي بالكفر ونحو ذلك فإنه اكتفى فيه بالتعزير» أ . هـ

هذا وهناك أمران يتطلب موضوع التعزير البحث فيهما أحدهما : هل هو كالحد لايجوز للإمام تركه أم هو راجع إلى اجتهاد الإمام في إقامته وتركه .

الثاني : هل مقدار التعزير بحسب المصلحة وعلى قدر الجريمة وهل يبلغ بالتعزير في المعصية قدر الحد فيها . وكيف الجواب لمن يرى الزيادة على عشرة

أسواط في التعزير عن حديث (لا يضرب فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله) .

وقد تناول الإمام ابن القيم جميع ذلك بالبحث وأجاد فقال في الأمر الأول في كتابه [إعلام الموقعين عن رب العالمين ج ٢ ص ١١٨ ط مكتبة الكليات الأزهرية] قال في ارتكاب المعصية التي لاحد فيها ولا كفارة : « فيه التعزير قولاً واحداً لكن هل هو كالحـد فلا يجوز للإمام تركه أم هو راجع إلى اجتهاد الإمام في إقامته وتركه كما يرجع إلى اجتهاده في قدره على قولين للعلماء : الثاني قول الشافعي والأول قول الجمهور »

وقال في الأمر الثاني المتعلق بمقدار التعزير قال في [الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ص ١٠٧ طبعة مطبعة الاتحاد الشرقي] : « وقد اختلف الفقهاء في مقدار التعزير على أقوال : -

أحدها : أنه بحسب المصلحة وعلى قدر الجريمة فيجتهده فيه ولي الأمر .

الثاني : وهو أحسنها أنه لا يبلغ في التعزير في معصية قدر الحد فيها فلا يبلغ في التعزير على النظر والمباشرة حد الزنا ولا على السرقة من غير حرز حد القطع ولا على الشتم بدون القذف حد القذف . وهذا قول طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد .

والقول الثالث : أنه يبلغ بالتعزير أدنى الحدود إما أربعين أو ثمانين وهذا قول كثير من أصحاب الشافعي وأحمد وأبي حنيفة .

والقول الرابع : أنه لايزاد في التعزير على عشرة أسواط وهو أحد الأقوال في مذهب أحمد وغيره .

وعلى القول الأول هل يجوز أن يبلغ بالتعزير القتل ؟ فيه قولان ، أحدهما : يجوز كقتل الجاسوس المسلم إذا اقتضت المصلحة قتله وهذا قول مالك وبعض أصحاب أحمد واختاره ابن عقيل . وقد ذكر بعض أصحاب

الشافعي وأحمد نحو ذلك في قتل الداعية إلى البدعة كالتجهم والرفض وإنكار القدر وقد قتل عمر بن عبد العزيز غيلان القدري لأنه كان داعية إلى بدعته وهذا مذهب مالك رحمه الله . وكذلك قتل من لا يزول إفساده إلا بقتله ، وصرح به أصحاب أبي حنيفة في قتل اللوطي ، إذا أكثر من ذلك تعزيراً ، وكذلك قالوا إذا قتل بالمثل فللإمام أن يقتله تعزيراً وإن كان أبو حنيفة لا يوجب الحد في هذا ولا القصاص في هذا وصاحباة يخالفانه في المسألتين وهما مع جمهور الأمة » .

هكذا استعرض الإمام ابن القيم هذه الأقوال في مقدار التعزير ثم قال : « والمنقول عن النبي ﷺ وخلفائه رضي الله عنهم يوافق القول الأول فإن النبي ﷺ أمر بجلد الذي وطئ جارية امرأته وقد أحلتها له مائة . وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما أمرا بجلد من وجد مع امرأة أجنبية في فراش مائة جلدة . وعمر بن الخطاب رضي الله عنه ضرب الذي زور عليه خاتمه فأخذ من بيت المال مائة ثم في اليوم الثاني مائة ثم في اليوم الثالث مائة » قال ابن القيم : « وعلى هذا يحمل قول النبي ﷺ من شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد فاجلدوه فإن عاد في الثالثة أو في الرابعة فاقتلوه فأمر بقتله إذا أكثر منه ولو كان ذلك حداً لأمر به في المرة الأولى » .

وقد أجاد ابن القيم في زاد المعاد الكلام على حديث قتل شارب الخمر في الرابعة أو الخامسة حيث قال : « وصح عنه - أي عن النبي ﷺ - أنه أمر بقتله في الرابعة أو الخامسة واختلف الناس في ذلك فقيل هو منسوخ وناسخه حديث (لا يجل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث) وقيل هو محكم ولا تعارض بين الخاص والعام ولا سيما إذا لم يعلم تأخر العام . وقيل ناسخه حديث عبد الله بن حمار فإنه أتى به مراراً إلى رسول الله ﷺ فجلده ولم يقتله . وقيل قتله تعزيراً حسب المصلحة فإذا أكثر منه ولم ينه الحد واستهان به فللإمام قتله تعزيراً لا حداً وقد صح عن عبد الله بن

عمر رضي الله عنهما أنه قال : (إيتوني به في الرابعة فعلي أن أقتله لكم) وهو أحد رواة الأمر بالقتل عن النبي ﷺ وهم معاوية وأبو هريرة وعبد الله ابن عمر وعبد الله بن عمرو وقبيصة بن ذؤيب رضي الله عنهم وحديث قبيصة فيه دلالة على أن القتل ليس بحد وأنه منسوخ فإنه قال فيه (فأتي رسول الله ﷺ برجل قد شرب فجلده ثم أتى به فجلده ثم أتى به فجلده ورفع القتل وكانت رخصة) رواه أبو داود . قال ابن القيم فإن قيل فما تصنعون بالحديث المتفق عليه عن علي كرم الله وجهه أنه قال : (ما كنت لأرى من أقمته عليه الحد إلا شارب الخمر فإن رسول الله ﷺ لم يسن فيه شيئاً إنما هو شيء قلناه نحن) لفظ أبي داود ولفظهما (فإن رسول الله ﷺ مات ولم يسنه) قيل المراد بذلك : أن رسول الله ﷺ لم يقدر فيه بقوله تقديراً لا يزداد عليه ولا ينقص كسائر الحدود وإلا فعلي رضي الله عنه قد شهد أن رسول الله ﷺ قد ضرب فيها أربعين وقوله : إنما هو شيء قلناه نحن يعني : التقدير بثمانين فإن عمر رضي الله عنه جمع الصحابة رضي الله عنهم واستشارهم فأشاروا بثمانين فأمضاها ثم جلد علي كرم الله وجهه في خلافته أربعين وقال : هذا أحب إلي . ومن تأمل الأحاديث رآها تدل على أن الأربعين حد والأربعون الزائدة عليها تعزيز اتفق عليه الصحابة رضي الله عنهم والقتل إما منسوخ وإما أنه إلى رأي الإمام بحسب تهالك الناس فيها واستهانتهم بحدها فإذا رأى قتل واحد لينزجر الباقون فله ذلك وقد حلق فيها عمر رضي الله عنه وغرب وهذا من الأحكام المتعلقة بالأئمة وبالله التوفيق » أ. هـ كلام ابن القيم في [زاد المعاد ج ٣ ص ٢١٠ ط المؤسسة العربية للطباعة والنشر بيروت] .

ومما يتعلق بالتعزيز ما اختاره الإمام العلامة شمس الدين ابن القيم في الجزء الثاني من [إعلام الموقعين عن رب العالمين ص ٤٨] أن التعزيز لا يتقدر بقدر معلوم قال : « بل هو بحسب الجريمة في صفتها وكبرها وصغرها . وعمر بن الخطاب قد تنوع تعزيره في الخمر فتارة بحلق الرأس ،

وتارة بالنفي ، وتارة بزيادة أربعين سوطا على الحد الذي ضربه رسول الله ﷺ وأبو بكر^(١) وتارة بتحريق حانوت الخمار ، وكذلك تعزير الغال وقد جاءت السنة بتحريق متاعه ، وتعزير مانع الصدقة بأخذها وأخذ شطر ماله معها ، وتعزير كاتم الضالة الملتقطة بإضعاف الغرم عليه ، وكذلك عقوبة سارق مالا قطع فيه يضعف عليه الغرم ، وكذلك قاتل الذمي عمدا أضعف عليه عمر وعثمان ديته وذهب إليه أحمد وغيره^أ . هـ وسلك ذلك المسلك في التعزير أيضا العلامة القاضي برهان الدين إبراهيم بن علي بن أبي القاسم ابن محمد بن فرحون المالكي ، قال في كتابه [تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام ج ٢ / ص ٢٦٠ - ٢٦٢] « والتعزير لا يختص

(١) كانت عقوبة هذه الجناية غير مقدرة من الشارع بل ضرب فيها بالأيدي والنعال وأطراف الثياب والجريد وضرب فيها أربعين فلما استخف الناس بأمرها وتتابعوا في ارتكابها غلظها الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي أمرنا باتباع سنته . وسنته من سنة رسول الله ﷺ فجعلها ثمانين بالسوط ونفى فيها وحلق الرأس ذكر هذا كله ابن القيم في [إعلام الموقعين عن رب العالمين ج ٢ ص ١١٦ مكتبة الكليات بالأزهر] وقال بعده « وهذا كله من فقه السنة فإن النبي ﷺ أمر بقتل الشارب في المرة الرابعة ولم ينسخ ذلك ولم يجعله حداً لا بد منه فهو عقوبة ترجع إلى اجتهاد الإمام في المصلحة . فزيادة أربعين والنفي والحلق أسهل من القتل » أ. هـ كلام ابن القيم ونقل القاضي برهان الدين بن فرحون في [تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام ج ٢ بهامش فتح العلي المالكي في الفتوى على مذهب الإمام مالك لأبي عبد الله محمد بن عlish] نقل ص ٢٢٣ - ٢٢٤ عن المازري أنه قال في [المعلم] زاد عمر رضي الله عنه في حد الخمر أربعين فضرب فيها ثمانين وكان الحد فيها على زمان رسول الله ﷺ غير محصور بل كان يأمر بضرب الشارب فكانوا يضربونه بالجريد والنعال والثياب والأيدي حتى يأمر رسول الله ﷺ بالكف عنه وفي سنن أبي داود عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي ﷺ لم يحد فيها شيئا وإنما فعل ذلك عمر رضي الله عنه باستشارة الصحابة فأشار عليه علي بن أبي طالب وعبد الرحمن بن عوف بأن يجعله ثمانين قال المازري رحمه الله لو فهمت الصحابة عن النبي ﷺ حداً محدودا في الخمر لما أعملت فيه رأيها ولا خالفته كما فعلت ذلك في سائر الحدود فدل هذا على أنه لم يكن فيه أمر ثابت تجاوزوا به ما فعله النبي ﷺ وكان أبو بكر رضي الله عنه جلد فيه أربعين فلم ينفوا عند ذلك أيضا طلبا لانزجار الناس عن شربها فالتعزيرات والعقوبات المقصود بها الزجر يرى الإمام فيها رأيه » أ. هـ .

بفعل معين ، ولا قول معين ، فقد عزر رسول الله ﷺ بالهجر وذلك في قضية الثلاثة الذين ذكرهم الله تعالى في القرآن الكريم ، فهجروا خمسين يوماً لا يكلمهم أحد ، وقضيتهم مشهورة في الصحاح . وعزر رسول الله ﷺ بالنفي فأمر بإخراج المختئين من المدينة ونفيهم وكذلك الصحابة من بعده ونذكر من ذلك بعض ما وردت به السنة مما قال ببعضه أصحابنا وبعضه خارج المذهب . فمنها أمر عمر بن الخطاب بهجر صبيغ الذي كان يسأل عن الذاريات وغيرها ويسأل الناس عن مشكلات القرآن فضربه ضرباً وجيعاً ونفاه إلى البصرة أو الكوفة وأمر بهجره فكان لا يكلمه أحد حتى تاب وكتب عامل البلد إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه يخبره بتوبته فأذن للناس في كلامه . ومنها أن عمر رضي الله عنه حلق رأس نصر بن حجاج ونفاه من المدينة لما شبب النساء به في الأشعار وخشي الفتنة به . ومنها ما فعله ﷺ بالعربيين ومنها أمره ﷺ للمرأة التي لعنت ناقتها أن تحلي سبيلها . ومنها أن أبا بكر رضي الله عنه استشار الصحابة في رجل ينكح كما تنكح المرأة فأشاروا بحرقه في النار فكتب أبو بكر رضي الله عنه بذلك إلى خالد بن الوليد رضي الله عنه ثم حرقهم عبد الله بن الزبير في خلافته ثم حرقهم هشام بن عبد الملك وهو رأي ابن حبيب من أصحابنا ذكره في مختصر الواضحة . ومنها أن أبا بكر رضي الله عنه حرق جماعة من أهل الردة . ومنها إباحته ﷺ سلب الذي يصطاد في حرم المدينة لمن وجده ومنها أمره ﷺ بكسر دنان الخمر وشق ظروفها . ومنها أمره لعبد الله ابن عمر رضي الله عنه بتحريق الثوبين المعصفرين ومنها أمره ﷺ يوم خيبر بكسر القدور التي طبخ فيها لحوم الحمر الأهلية ثم استأذنوه في غسلها فأذن لهم فدل على جواز الأمرين لأن العقوبة بالكسر لم تكن واجبة ومنها هدمه ﷺ لمسجد الضرار ، ومنها أمره ﷺ بتحريق متاع الذي غل من الغنيمة ، ومنها إضعاف الغرم على سارق مالا قطع فيه من الثمر والكثر . ومنها إضعاف الغرم على كاتم الضالة ، ومنها أخذه شطر مال مانع الزكاة

عزمة من عزمات الرب تبارك وتعالى ، ومنها أمره ﷺ لابس خاتم الذهب بطرحه فلم يعرض له أحد . ومنها أمره ﷺ بقطع نخيل اليهود إغاظه لهم . ومنها تحريق عمر رضي الله عنه قصر سعد بن أبي وقاص لما احتجب فيه عن الرعية وصار يحكم في داره . ومنها مشاطرة عمر بن الخطاب عماله بأخذ شطر أموالهم فقسّمها بينهم وبين المسلمين ومنها أنه رضي الله عنه ضرب الذي زور على نقش خاتمه وأخذ شيئاً من بيت المال مائة ثم ضربه في اليوم الثاني مائة ثم ضربه في اليوم الثالث مائة ، ومنها أن عمر رضي الله عنه لما وجد مع السائل من الطعام فوق كفايته وهو يسأل أخذ ما معه وأطعمه إبل الصدقة ، ومنها أنه رضي الله عنه أراق اللبن المغشوش وغير ذلك مما يكثر تعداده . قال ابن فرحون: بعد عرض هذه القضايا الدالة على أن التعزير لا يختص بفعل معين ولا قول معين قال « وهذه قضايا صحيحة معروفة قال : ابن قيم الجوزية وأكثر هذه المسائل شائعة في مذهب أحمد رضي الله عنه وبعضها شائع في مذهب مالك رضي الله عنه .

ومن قال أن العقوبة المالية منسوخة فقد غلط على مذهب الأئمة نقلاً واستدلالاً وليس يسهل دعوى نسخها . وفعل الخلفاء الراشدين وأكابر الصحابة لها بعد موته ﷺ مبطل لدعوى نسخها والمدعون للنسخ ليس معهم كتاب ولا سنة ولا إجماع يصح دعواهم إلا أن يقول أحدهم مذهب أصحابنا لا يجوز فمذهب أصحابه عنده عيار على القبول والرد » انتهى .

وأما حديث « لا يضرب فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله » فيقول فيه الإمام ابن القيم في [إعلام الموقعين عن رب العالمين ج ٢ ص ٤٨] نتلقاه بالقبول والسمع والطاعة ولا منافاة بينه وبين شيء مما ذكرنا - أي مما يدل على الزيادة في التعزير على عشرة أسواط - فإن الحد في لسان

الشارع أعم منه في اصطلاح الفقهاء فإنهم يريدون بالحدود عقوبات الجنايات المقدرة بالشرع خاصة والحد في لسان الشارع أعم من ذلك فإنه يراد به هذه العقوبة تارة ويراد به نفس الجناية تارة كقوله تعالى ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا ﴾ وقوله: ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ﴾ فالأول حدود الحرام ، والثاني حدود الحلال وقال النبي ﷺ « إن الله حد حدودا فلا تعتدوها » وفي حديث النواس بن سميان الذي تقدم في أول الكتاب « والسوران حدود الله » ويراد به تارة جنس العقوبة وإن لم تكن مقدرة فقوله ﷺ « لا يضرب فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله » يريد به الجناية التي هي حق الله . قال - أي ابن القيم - فإن قيل : فأين تكون العشرة فما دونها إذا كان المراد بالحد الجناية قيل : في ضرب الرجل امرأته وعبدته وولده وأجيريه للتأديب ونحوه فإنه لا يجوز أن يزيد على عشرة أسواط . فهذا أحسن ما خرج عليه الحديث وبالله التوفيق . أ . هـ كلام ابن القيم وحيث إنه قد أشار فيه إلى أن هناك تخریجات لحديث « لا يجلد فوق عشر جلدات » إلا في حد من حدود الله عز وجل فقد استحسنا إيرادها فنقول وبالله التوفيق : قال الحافظ المنذري في [مختصر سنن أبي داود ج ٦ ص ٢٩٤ طبعة السنة المحمدية] قال : « تأوله بعض أصحاب الشافعي رحمه الله على أن الزيادة على الجلدات العشر إلى ما دون الأربعين لا يكون بالأسواط لكن بالأيدي والنعال والثياب ونحوها على ما يراه الإمام . وتأوله غيرهم على أنه مقصور على زمن النبي ﷺ لأنه كان يكفي الجاني منهم هذا القدر ، وقيل المراد بقوله ﷺ : « في حد من حدود الله » أي حق من حقوقه وإن لم يكن من المعاصي المقدر حدودها لأن المحرمات كلها من حدود الله . وقال بظاهر الحديث أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وأشهب في بعض الروايات عنه أنه لا يزداد في التعزير على عشرة أسواط ومذاهب العلماء في تقدير التعزير كثيرة . قال : وذكر ابن المنذر أن في إسناد الحديث مقالا ، وقال أبو محمد الأصيلي : اضطرب إسناد حديث

عبد الرحمن بن جابر فوجب تركه لاضطرابه . وقول ابن المنذر يرجع إلى ما ذكره الأصيلي من الاضطراب فإن رجال إسناده ثقات والاضطراب الذي أشار إليه هو أنه روى عن عبد الرحمن بن جابر وأبيه جميعاً عن سمع النبي ﷺ . وهذه الطرق كلها مخرجة في الصحيحين على الاتفاق والانفراد . وروي أيضاً عن عبد الرحمن بن جابر عن رجل من الأنصار عن النبي ﷺ . وهذا الاختلاف لم يؤثر عند البخاري ومسلم لأنه يجوز أن يكون سمعه من أبيه عن أبي بردة فحدث به مرة عن هذا ومرة عن هذا . وقوله « عن سمع النبي ﷺ » يريد به أبا بردة . وقوله « عن رجل من الأنصار » يريد به أيضاً أبا بردة فإنه وإن كان قضاعياً بلولياً فإنه حليف للأنصار فنسبه إليهم وهو مشهور بالنسبة إليهم وقد ذكر أبو الحسن الدارقطني أن حديث عمر بن الحارث المصري الذي قال فيه « عن أبيه » صحيح لأنه ثقة وقد زاد رجلاً وتابعه أسامة بن زيد . فهذا الدارقطني قد صحح الحديث بعد وقوفه على الاختلاف وجنح إلى ما جنح إليه صاحب الحديث رضي الله عنهما والله عز وجل أعلم « أ. هـ كلام الحافظ المنذري في الحديث وتتضح به مسالك العلماء في الحديث التي أشار إليها الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى .

ومن فوائد إقامة العقوبات الشرعية رفع العقوبات القدرية أو تخفيفها كما أوضحه الإمام ابن القيم في «الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي» حيث قال ص ١٥٠ «عقوبات الذنوب نوعان شرعية وقدرية . فإذا أقيمت الشرعية رفعت العقوبات القدرية أو خففتها ولا يكاد الرب تعالى يجمع على عبده بين العقوبتين إلا إذا لم تف إحداها برفع موجب الذنب ولم يكن فيه زوال دائه وإذا اعطلت العقوبات الشرعية استحالت قدرية وربما كانت أشد من الشرعية وربما كانت دونها ولكنها تعم والشرعية تمضي فإن الرب تبارك وتعالى لا يعاقب شرعاً إلا من باشر الجناية أو تسبب إليها . وأما العقوبة القدرية فإنها تقع عامة وخاصة فإن المعصية إذا خفيت لم تضر إلا صاحبها

وإذا أعلنت ضرت الخاصة والعامة وإن رأى الناس المنكر فاشتركوا في ترك إنكاره أو شك أن يعمهم الله تعالى بعقابه» . وقد أجاد ابن القيم في كتابه المذكور الكلام على العقوبات القدرية وعلى العقوبات الشرعية وعلى الآثار القبيحة المذمومة المضرة بالقلب والبدن في الدنيا والآخرة وأتى في ذلك بما لا يستغنى عنه لولا الإطالة . هذا وفي نهاية هذا المقال لا يفوتنا إيراد كلمة قيمة للتاج ابن السبكي في كتابه «معيد النعم ومبيد النقم» في إيجاب العمل بالشرع على من يفصل في القضايا لأهميتها فنقول قال التاج ص ٤٠ - ٤٢ : « عليه - أي على من يفصل في القضايا - رفع الأمور إلى الشرع وأن يعتقد أن السياسة - أي غير الشرعية - لا تنفع شيئاً بل تضر البلاد والرايا وتوجب الهرج والمرج ، ومصلحة الخلق فيما شرعه الخالق الذي هو أعلم بمصالحهم ومفاسدهم ، وشرية نبينا محمد ﷺ متكفلة بجميع مصالح الخلق في معاشهم ومعادهم . ولا يأتي الفساد إلا من الخروج عنها ومن لزمها صلحت أيامه واطمأنت ولم يقضي رسول الله ﷺ نجه حتى أكمل الله لنا ديننا » . قال التاج : « وقد اعتبرت ولا ينبئك مثل خبير - فما وجدت ولا رأيت ولا سمعت بسلطان ولا نائب سلطان ولا أمير ولا حاجب ولا صاحب شرطة يلقي الأمور إلى الشرع إلا وينجو بنفسه من مصائب هذه الدنيا وتكون مصيبته أبداً أخف من مصيبة غيره وأيامه أصلح وأكثر أمناً وطمأنينة وأقل مفاسد . وأنت إذا شئت فانظر تواريخ الملوك والأمراء العادلين والظالمين وانظر أي الدولتين أكثر طمأنينة وأطول أياماً . وكذلك اعتبرت فلم أر ولم أجد من يظن أنه يعلم الدنيا بعقله ويدبر البلاد برأيه وسياسته ويتعدى حدود الله وزواجه إلا كانت عاقبته وخيمة ، وأيامه منغصة منكدة وعيشه قلقاً وتفتح عليه أبواب الشرور ويتسع الخرق على الرافع فلا يسد ثلثة إلا وتفتح ثلاثام ولا يرقع فتنة إلا وينشأ بعدها فتن كثيرة وعلى مثله يصدق قول الشاعر : نرقع دينانا بتمزيق ديننا فلا ديننا يبقى ولا ما نرقع وهذا ينتهي البحث والله ولي التوفيق ■

إسماعيل الأنصاري